

معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر.

الأستاذة/ نورة منصوري

أستاذ مساعد قسم -أ-،

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة العربي التبسي تبسة،

طالبة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة

mansourinora72@gmail.com

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالإحترام، لأنها أمة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، الاستثمار، التنمية، التكنولوجيا

Treatment of the crisis of the Algerian agricultural sector

Abstract

The agricultural sector is the most sensitive nerve in the world's economies. The nation, which cares for its agricultural sector to ensure a decent life for its people by maximizing agricultural production, is a nation worthy of respect because it is a nation based on the needs of the people and the need to ensure a certain level of food security. It can be said that no matter how the development strategy was adopted, the agricultural sector is expected to be of considerable importance, because it is the sector that affects the other sectors to a large extent, in addition to being affected by changes in other sectors.

Key words: Agriculture, investment, development, technology.

مقدمة:

إن الوضعية الراهنة للإقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب. هذه الأزمة تجد أحسن تعبير لها في الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي. فأيا كانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت

الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجوع وإخضاع شعوب وأمم بكامله يهدف إلى تحقيق غايات ثلاث هي: إبراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الفلاحي،

تشخيص المعوقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، وضع استراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي بغية جعل هذا القطاع الاستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنوع الصادرات خارج المحروقات. القطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل المستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990 والذي فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها، مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية تجعل الفلاح يشارك في تحديد السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي، والعمل على تكتيف القدرات الطبيعية المحدودة. فالقطاع الزراعي في عام 1991 كان يمثل 18 % من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25 % من السكان النشيطين في البلد. إن المساحة الزراعية الصالحة للزراعة وخلال ثلاثين السنة الأخيرة لم تتوقف عن الانخفاض حيث انتقلت من 0,82 هكتار /نسمة سنة 1962 إلى 0,1 هكتار /نسمة في 1991 وهذا يتطلب:

1. تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين،
2. ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا،

3. تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية. فالتنمية المخططة نجم عنها عدم الكفاءة الإقتصادية وضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب إنعدام روح الإبداع والإبتكار وعدم الفعالية في توفير السلع والخدمات، هذا إضافة إلى التأخيرات المكلفة في توريد السلع المنتجة والعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة، وتحتوي " المنافع لمجموعات الصفوة والتدخل السياسي في إدارة النشاطات الاقتصادية." إلى جانب انتشار مظاهر البيروقراطية مما يجعل ضرورة الإصلاحات الاقتصادية تفرض نفسها إلى جانب تقييد النفقات العامة واللجوء إلى إجراءات مرتبطة بتوفير ونشر المعلومات للمستهلك والمنتج واتخاذ الإجراءات التي من شأنها خلق المنافسة، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتركز في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي. إلى جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غير المستغلة في الميدان الزراعي وفي المجالات المكملة كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل المكائن، المعدات، الأسمدة، المبيدات، ... إلخ. كما يتطلب الأمر الإهتمام ببناء القاعدة الهيكلية والأساسية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة لإنعاش الاستثمارات الفلاحية. ذلك أن إعتداد التخطيط المركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية كان في الغالب يفتقد للشمولية ولا يقوم على أهداف إستراتيجية واضحة. فهو مجرد مشروعات مجمعة لا تنطلق من الإمكانيات المتاحة لتحقيقها. هذا القصور في إستراتيجية التنمية المخططة أدى إلى غياب الترابط والتشابه بين القطاعات إلى جانب عدم التناسق بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي.

I. العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي:

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر الآتية:

1 يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية

إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:
أ. الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب. الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.
ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

2 العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

أ. فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب. أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

3 العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

4 العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات " فوسائل المواصلات مثلا ضرورة لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

II. العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية . إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خصوصية شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون بـ:

أ. تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعلة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الإهتمام بالإنتظام الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب. تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفت من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

ج. ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفير شروط الحفاظ عليها .على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات ...إلخ .فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا

من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تملكها أو تأجيرها لمستغليها.

1. ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار ". إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلّة وسائل الإنتاج ونقص التمويل بها إلى جانب قلّة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا ما يستلزم إستصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والإهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية. كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث " وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي "، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطة والإستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الإستخدام الصناعي وبتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع. كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة والمواد الغذائية. ومن ثم يتم توسيع القاعدة النقدية في الريف وتوسيع السوق الداخلية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع توجه للسوق.

2. من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها. وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك. مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بالتمفصل العام بينها وبين القطاعات الأخرى

أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للاستغلاليات الزراعية . إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.

العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي. إن جعل " الزراعة من ضمن القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية " يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنوع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي. وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهمشا في استراتيجية التنمية المخططة .

III. ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية :

إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 وهذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت سلبا على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي. كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي . ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعكون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وتطويره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الربح . إضافة إلى كل ما سبق ذكره نجد أن تنمية القطاع الفلاحي تقتضي العمل على تسهيل

إجراءات الحصول على القروض. وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الإجراءات مثل: إعادة جدولة الديون الفلاحية والتي شملت 20500 فلاح بمبلغ 4,2 مليار دينار من إجمالي مبلغ الدين المقدّر ب 8,3 مليار دينار. والفرق 4,1 مليار دينار وهو مبلغ الديون غير المجدولة كانت موجهة لاستثمارات خارج قطاع الفلاحة وهذا ما يوضح وجود مستفيدين من القروض الفلاحية مع أنهم غير فلاحين. لإعادة جدولة الديون الفلاحية التي أشرفت عليها المنظمات المهنية الفلاحية استطاعت إخراج المتطفلين على القطاع الفلاحي وذلك برفض إعادة جدولة ديونها. هذه الوضعية تستلزم وجود سياسة زراعية من شأنها تحديد مفهوم مهنة الفلاح وتحقيق تكامل وتنسيق داخل القطاع الفلاحي وانسجام مع القطاعات الأخرى. أي سياسة زراعية تنظر إلى الفلاح على أنه عون اقتصادي له منتج يتحدد سعره في السوق.

وهذا إلى جانب العمل على إزالة العوائق المرتبطة بالتمويل وعدم استقرار العقارات وتطوير الأسواق الداخلية والتصدير وضعف الري وعدم كفاية خلق مناصب الشغل الريفي وسوء استعمال إطارات الفلاحة وضعف المردوديات وعدم تكثيف الإنتاج الفلاحي. إن الاهتمام بإزالة هذه العوائق من شأنه تحقيق استقرار العقارات وتخصيص الأراضي الفلاحية ومحاربة المضاربة العقارية وترشيد طرق توزيع الأراضي وترشيد تمويل القطاع الفلاحي وتطوير المحاصيل الزراعية الموجهة نحو التصدير. مع ضرورة الاهتمام بالزراعة الصناعية من خلال العمل على توفير متطلبات وسائل الإنتاج وزيادة المساحات المسقية عن طريق، استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه. وتعميم الأصناف ذات المقاومة العالية للمواد الجافة وتحسين وعقلنة المردودية وأجهزة التحويل إلى جانب وضع استراتيجية تضع في أولوياتها النشاطات الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية مع ضرورة الاهتمام بالتنمية الفلاحية حسب الشعب. مما يساعد على التخفيف من التبعية الغذائية اتجاه الخارج وتقليص الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى منظمة الجات وتحسين المنافسة وتشجيع الاستثمار الإنتاجي والاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي وذلك من خلال:

- أ. تكثيف المنتجات الفلاحية وتوفير أنماط إنتاجية مناسبة من البذور والأجنة وتعميم التقنيات،
- ب. الاهتمام بالتكوين الفلاحي الملائم لخصوصيات ومتطلبات القطاع الفلاحي مع ضرورة العمل على تأهيل الفلاحين والإطارات،

ج. الاهتمام بالإرشاد الفلاحي بوضع نظام للإشراف والاتصال وجعل برامج التكوين الفلاحي تناسب واهتمامات الفلاحين والقطاع الفلاحي والسمهر على تبليغ المعلومات التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفلاحين، وذلك بهدف الحد من مركزية القرارات التي عانى منها القطاع الفلاحي والتي أدت إلى تهيش الفلاح وعدم وضوح مسؤولية ومشاركته المباشرة أو غير المباشرة في وضع وتنفيذ السياسة الفلاحية. ورغم أن القطاع الفلاحي يشمل 25 % من السكان النشيطين وشهد جملة من الإصلاحات الهيكلية إلا أن مساهمته في القيمة المضافة، رغم التحسن الطفيف التي عرفته في المرحلة الأخيرة، لازالت دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يخفف من التبعية الغذائية ويسمح بترقية الصادرات خارج المحروقات.

IV. سياسة استصلاح الأراضي:

إن تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الاستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها إذ أن عملية الإصلاح التي تمت تميزت ببطء في وتيرة إنجازها، حيث بلغت المساحة التي تم استصلاحها ودخلت الاستغلال الفعلي حوالي 75.640 هكتار: غياب استراتيجية واضحة لعملية الاستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة.

عملية التوزيع غير موضوعية لعدم وجود سياسة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية القابلة للتعبئة نتيجة عدم توفر الدراسات المائية مما يعرض الاستثمارات إلى عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية إلى جانب التباين بين إنجاز الآبار في المساحات المستصلحة بسبب نقص التجهيزات المرتبطة باستخراج المياه ونقص الكهرباء. إلى جانب قلة المساحة المحددة وغياب استمرار الدعم المالي، وكذا ترتب عنها وجود عدد كبير من المزارع غير المتجانسة. حيث أغلبها صغيرة تقل مساحتها عن خمسة (05) هكتارات. إلى جانب تواجد بشكل بارز القطاع الخاص في المناطق قليلة المردودية كما هو الحال في بعض مزارع الهضاب العليا حيث لا يمكن تكثيف زراعة الحبوب، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق جبلية مهددة بالتآكل التي لم تحض بالاهتمام الكاف في استراتيجية التنمية. وهو ما يتطلب وضع استراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف في سياسة استصلاح الأراضي ووضع حد لسياسة

راحة الأرض. والعمل على إيجاد وتطوير نظام مائي والعمل على دعم هذه السياسة بنظام تكوين فلاحي فعال ومتخصص إلى جانب توفير المكننة والعصرنة وتوفير محيط فعال في الجانب المالي والتجاري.

إن التنمية الزراعية هي قبل كل شيء تنمية غذائية تتطلب القيام باختيارات بين المنتجات المختلفة الواجب تطويرها استنادا إلى الظروف الطبيعية المحلية والوسائل المتوفرة إلى جانب الاختيار بين الاستيراد والإنتاج المحلي. فالواقع أثبت عدم فصل التنمية الزراعية عن التنمية الشاملة المعتمدة أساسا على البحث العلمي والتقني، ووسائل وتجهيزات الإنتاج الزراعي والاهتمام بدمج وتكوين العمال إلى جانب أن تهدف هذه التنمية إلى ضبط وفق ميكانيزمات الحرية الاقتصادية العلاقة بين الأسعار والتراكم من جهة والتمويل من جهة ثانية. إلى جانب العمل على التحكم في تقنيات الزراعة الحديثة وأن تصبح الأسعار عاملا على حث العمال للمجهود أكثر وأن لا تشكل هوامش الربح عائقا أمام التدفقات الداخلية للزراعة. كما يجب من ناحية أخرى تحسين البني التحتية كالسدود وشبكات الري وتحسين أساليب الزراعة بتحسين نوعية العمل بالتربة والاستخدام الجيد للمياه والبذور الجيدة ذات الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص بالمبادرة والمشاركة درجة كبيرة وفعالة في التنمية الفلاحية من خلال دعم صغار الفلاحين وتقديم القروض الفلاحية. إلى جانب الاهتمام بإنشاء وتطوير السوق الزراعية لتضمن تسويقا فعالا ومستمرًا للمنتجات الزراعية مع توفير المدخلات الزراعية بأسعار معقولة تناسب القدرة المالية للمزارعين. والعمل على تشجيع القطاع الخاص في التوجه نحو الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الإنتاج بغية تحقيق التكامل القطاعي مع الحد من التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية وإيجاد سياسة زراعية مستقرة. وإيجاد سياسة فعالة لرفع الحوافز الاستثمارية في القطاع الفلاحي والحد من ارتباط التشريعات الاستثمارية بإجراءات إدارية طويلة ومعقدة.

٧. ضرورة عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي. وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فإن أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات، أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز

الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية. وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الاشتراكي كان عرضه للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70 % من الكميات المعروضة للبيع.

وبعد الإصلاحات وما أنجر عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها تحرير الأسعار ورفع الدعم مما عرض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات جعلت الفلاحين عاجزين عن القدرة في اقتناءها.

الواقع أن هذا الاتجاه المتناقص في استعمال الآلات والأسمدة والذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الاقتصادي وما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية. هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة ومعدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في هذه الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع استراتيجية تحفيزية وتدعيمية أحيانا وحمائية أحيانا أخرى ولكن بطرق وميكانيزمات شفافة تتلائم واقتصاد السوق من جهة ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة أخرى.

VI. أهمية البحث والإرشاد الفلاحي:

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية. ويمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث والإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، وهي السياسة التي تتميز، كما أشرنا سابقا، بعدم التكامل والتنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي. إضافة إلى ما سبق ذكره نشير إلى أن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف وقلة الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان. وزيادة على هذا نسجل ضعف النظرة الكلية الشاملة في تحديد مفهوم البحوث والإرشاد الفلاحي حيث أن أغلبها يركز على الجانب الجزئي وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضعف التمويل وقلة رأس المال المتاح للقطاع الفلاحي، هذا إضافة إلى معوقات أخرى، مثل غياب المنهج الاقتصادي الذي يتم إتباعه قصد تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية. إن ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والإرشاد الفلاحي وكذا

ضعف مرونة مؤسسات ومعاهد البحث الزراعي يقلل من قدرة القطاع الفلاحي على الاستجابة لمؤشرات السوق. ففي عام 1987 نجد أن ما يقارب 93 % من الموارد المالية الموجهة للبحث الفلاحي كان مصدرها الميزانية العامة للدولة. لكنه من اللازم القول أن نصيب البحث الزراعي من موارد الدولة محدود للغاية. فالإحصائيات المتوفرة لدينا بهذا الشأن تشير إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتجاوز 0,9 % من إجمالي الميزانية العامة للدولة ونصيب الفلاحة لم يتعدى 0,33 % من ميزانية الدولة. ولقد قسمت الموارد المالية الموجهة للقطاع الفلاحي ما بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، حيث أن ميزانية التسيير تشكل لوحدها 84 % من إجمالي الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي، وأن الجزء الأكبر من ميزانية التسيير مخصص للأجور.

01. واقع ودور البحث الفلاحي:

إن انعدام وغموض استراتيجيات والسياسات المتعلقة بالبحث والإرشاد على المدى الطويل إلى جانب كون الهياكل التنظيمية لمعاهد البحث تتميز بالتعدد والتشتت والذاتية وفي أغلب الأحيان تكون بمعزل عن المعاهد الجامعية حيث ينعلم التنسيق بينهما بصفة مؤسسية. إلى جانب هذه الوضعية نجد أن أهم عامل في ضعف برامج البحث الزراعي تعود أساسا إلى ضعف تحديد وتندقيق الأهداف وغياب الأولويات الواضحة، مما يتطلب وضع إجراءات فعالة في استعمال الموارد البشرية، المالية والمادية وأكثر فعالية بالتقريب من أهم المشاكل المرتبطة بالتنمية الفلاحية في الوطن. والعمل على خلق وتعميق التنسيق بين مؤسسات ومعاهد البحث والاتجاه نحو ترشيد جهود البحث وتجنب ازدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية وتوفير آفاق مهنية مستقرة. هذا إضافة إلى ضرورة خلق تقاليد وقواعد بحث قوية لتلعب دورها في زيادة الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير فنون وأساليب التكنولوجيا والمكننة. وفي هذا الإطار نرى أنه يجب على مؤسسات ومعاهد البحث علما أن تضمن ما يلي:

- أ. تحسين الموارد الأساسية واستعمالها استعمالا رشيدا،
- ب. تحسين الإنتاج بمختلف أشكاله،
- ج. تحسين الإنتاج والإنتاجية واستعمال الموارد بشكل فعال،
- د. تحسين استعمال الموارد الطبيعية: الماء، الحقول، الغابات.... إلخ.

من هذا المنطلق تبدو أهمية البحث الزراعي كضرورة استراتيجية تتطلبها التنمية الفلاحية، مما يجعل البحث الزراعي يتميز بطابع الأولوية. ونظرا لهذه الأهمية فإنها تتطلب إعادة تنظيم هيكلي ووظيفي للبحث الزراعي على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي من خلال ميكانيزمات من شأنها أن تساهم في وضع البرامج وتمويلها إلى جانب مساهمتها في تقييم نشاطات البحث الزراعي. وفي هذا الإطار نجد أن المعهد الوطني للبحث الزراعي والمعهد الوطني للبحث الغابي، ورغم الدور الفعال الذي يلعبانه، ليس لهما علاقات كبيرة مع بقية معاهد البحوث، ومن ثم فإن الأمر يتطلب خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في هذا الميدان، إلى جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الزراعي والعمل على تثمين نتائج البحث.

02. واقع ودور الإرشاد الفلاحي:

يعتبر الإرشاد الفلاحي من العوامل الهامة لتنمية القطاع الفلاحي إذ أنه يساهم في توعية وتكوين الفلاحين وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية والنصائح اللازمة. وفعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الزراعيين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة. وهذه المحفزات ترتبط أساسا بظروف العمل، الرواتب والأجور، التقدير والمسؤولية، الإنجاز والإشراف ويمكن القول أنه رغم الأهمية التي يتميز بها الإرشاد الفلاحي بالنسبة للنشاط الزراعي فإن السياسة الزراعية في الجزائر لم تولي الأهمية الكافية لهذا المجال، إلى جانب هذا نسجل وجود صعوبات وعوامل ساهمت في ضعف أداء المرشدين الفلاحيين التي تعود إلى غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الفلاحي وتحميله في الغالب بمهام غير إرشادية إلى جانب نقص مستلزمات العمل وعدم استجابة المشرفين الإداريين لمطالب المرشدين إضافة إلى قلة وعدم ملائمة المعلومات والمعارف الإرشادية على المستوى المحلي ونقص وسائل النقل مما يصعب مهمة اتصال المرشدين بالفلاحين المتواجدين على امتداد مساحات شاسعة. والواقع أن ضعف دور المرشدين الفلاحيين في أداء مهامهم يعود أساسا إلى:

- أ. ضعف الرواتب والحوافز،
- ب. نقص معدات العمل ومستلزماته وبعد مكان الإقامة،
- ج. ضعف الإشراف المناسب والملل من العمل المكتبي.

وإذا حاولنا تقييم عوامل ضعف وعدم فعالية الإرشاد الفلاحي فنجد أنها من وجهة نظر المرشد الفلاحي تعود إلى كون أغلب الفلاحين يتميزون بالأمية مما يصعب من عملية إقناعهم إذ لا تتوفر لديهم روح التعاون مع المرشدين الفلاحين. هذا إضافة إلى وجود فوارق ما بين الفلاحين مما يجعلهم غير مهتمين بالخدمات التي يقدمها لهم المرشد الفلاحي. أما من وجهة نظر الفلاحين فإن ضعف الاستجابة للإرشاد الفلاحي يعود إلى عدم توفر المدخلات الزراعية وعدم مطابقة التوصيات الإرشادية لظروف الفلاحين ونظرة الفلاح إلى المرشد الفلاحي على أنه أقل خبرة منه، خاصة في عدم قدرة المرشد الفلاحي على حل كثير من مشاكل الفلاح المتعلقة بالأسعار والتسويق وتأمين المدخلات. بعد أن لاحظنا الضعف الواضح في الإرشاد الفلاحي، الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق تنمية فلاحية وفق استراتيجية تعتمد الخبرة والمعرفة العلمية، نرى أنه لتحقيق وبعث الإرشاد الفلاحي يتعين تحقيق الشروط والعوامل الآتية:

- أ. النظر للفلاح على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية،
- ب. إيجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي والسياسة الفلاحية،
- ج. وضع استراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك،
- د. أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته وذلك بخلق فروع متخصصة وذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات اتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.

الخلاصة:

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات استراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية يترتب عنها المساهمة في:

- تخفيف التبعية الغذائية،
- تحقيق الأمن الغذائي،
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

وحق يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الاستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف وذلك من خلال:

- ✓ تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات استراتيجية،
- ✓ توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الاستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب،
- ✓ حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهوما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية واستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي. إضافة إلى هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي. والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي،
- ✓ وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... إلخ،
- ✓ وضع سياسة استراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الاستراتيجية،
- ✓ خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبمعايير اقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات بيروقراطية. وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي،
- ✓ العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي.

المراجع المعتمدة:

- بعلي محمد الصغير:تنظيم القطاع العام في الجزائر) استقلالية المؤسسات - (ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر1992 -
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد .جامعة الدول العربية . القاهرة1991
- ستيف هـ هنكي . ترجمة محمد مصطفى غنيم تحويل الملكية العامة - القطاع الخاص و التنمية الاقتصادية دار الشروق. القاهرة .الطبعة الأولى1990
- السياسات الزراعية في عقد الثمانينات جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم ديسمبر1994 2 جوان - 1996 وزارة الفلاحة و الصيد البحري
- مجلة الزراعة و التنمية : المنظمة العربية للتنمية الزراعية. جامعة الدول العربية.الخرطوم - العدد الرابع (أكتوبر -نوفمبر -ديسمبر1994)
- محمد بلقاسم حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية مطبعة دحلب .الجزائر1993
- مقدم مبروك : الاتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في البلدان النامية - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1993
- الندوة الوطنية للتنمية الفلاحية.قصر الأمم1
- هني احمد : اقتصاد الجزائر المستقلة .ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر1991
- Algérie : Mémoire d'information économique.Maison Lazard et compagnie. Avril 1993.
- BADR/ D.F.A: Situation des crédits d'exploitation.EAI, EAC.Arretée au 31/12/1994.
- BADR: Direction générale des statistiques. Banque d'Algérie. Rapport annuel 1990.
- BEN ISSAD MOHAMED EL HOCINE: Algérie. Restructuration et réformes économiques (1979 -- 1993) OPU.1994. Alger.
- BEN ISSAD MOHAMED EL HOCINE: L'ajustement structurel.Objectifs et expériences. Alim éditions. Janvier 1994.
- BOUZIDI ABDELMADJID : Comprendre la mutation de l'économie algérienne. Les mots clés. ANEP. Rouiba 1992.
- BRAHIMI ABDELHAMID : L'économie algérienne. OPU. 1991. Alger.
- ENAP/ OPU (Alger) PUG (Grenoble) .1986.

- Etude du système de recherche relevant du ministère de l'agriculture. Rapport du ministère de l'agriculture. Février 1994.
- MARC ECREMENT : Indépendance politique et libération économique (1962 - 1985) .
- Ministère de l'agriculture: Projet de la loi relatif à la valorisation et à l'extension du patrimoine foncier. Octobre 1994
- Ministère de l'agriculture: S/D organisation foncière: Bilan des opérations liées au foncier agricole. Juin 1994.
- MOHAMED ELYES MESLI: Essai d'une politique agricole. Quête d'une illusion ou d'une aptitude? Editions Dahlab. 1997
- MOHAMED ELYES MESLI: Les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'auto gestion à la restitution des terres de 1990. Imprimerie Dahlab. 1996.
- Problèmes économiques. N° 2. 223. 10 Juillet 1991.
- Rapport sur la conjoncture du second semestre 1995. Conseil national économique et social Avril 1996.